UNCTAD 16 GENEVA
20–23 OCTOBER 2025

Agenda item: 7

General Debate

Statement by:

Palestine on behalf of the Arab Group

UN trade & development UNCTAD

State of Palestine

Permanent Observer Mission to the United Nations

Geneva

دولة فلسطين

البعثة المراقبة الدائمة لدى الأمم المتحدة

جنيف

Geneva, UNCTAD 01/10/2025

Ref: RA/Arab Group Statement GD-UNCTAD16

مسودة كلمة المجموعة العربية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أونكتاد 16

قصر الأمم المتحدة جنيف من 20 الى 23 تشرين الأول أكتوبر 2025

شكرا السيد الرئيس، طاب يومكم، يشرف دولة فلسطين القاء هذا البيان باسم المجموعة العربية

دولة الرئيس السيد ممثل رئاسة الكونفدرالية السويسرية، معالي الوزراء، اصحاب السعادة، سعادة السفير السيد بول بيكرز رئيس المجلس، السيدة غرينسبان السكرتير العام للأونكتاد، السيد بيدرو مورينو نائب السكرتير العام للأونكتاد، المندوبون الخبراء، السيدات والسادة الكرام

تتقدم المجموعة العربية بفائق الشكر الى أصدقاء الرئيس لعملهم الممتاز خلال المفاوضات والتنسيق بين المجموعات الاقليمية والشكر موصول الى الخبراء والمندوبين الذين عملوا على صياغة الفقرات العديدة في العواصم وجنيف. المجموعة العربية شاركت في جميع مراحل التحضير لوثيقة التفاوض والاجتماعات التفاوضية بالتشاور المستمر مع منسق مجموعة ال 77 والصين بعثة البيرو وهنا نثمن بعمل بعثة البيرو لدى الأمم المتحدة في

جنيف. كما قامت كذلك مجموعتنا العربية بالتشاور مع المجموعة الأوروبية والجوسكانز والاوراسيان حين تطلب الامر في العديد من المرات.

المجموعة العربية تعول على تكاتف الجميع لتحقيق التنمية الشاملة للجميع وتجاوز تنوعنا الثقافي واختلافاتنا السياسية والتركيز على التنمية المستدامة الشاملة وذلك من خلال تسهيل التجارة لتنمية جميع الاقتصادات والمجتمعات والتصدي الى التحديات التي واجهناها ونواجهها بسبب تأثير الازمة الاقتصادية الحالية على اقتصاداتنا، طريق التعافي طويل وخاصة في الدول النامية والاقل نمواوالفقيرة وفي مناطق النزاعات والحروب ومناطق الكوارث الطبيعية والصناعية حيث تساهم الكوارث في إعاقة الجهود التنموية للدول بسبب محدودية إمكاناتها المادية وضعف قدراتها التنظيمية، بالتالي تحتاج حكومات هذه الدول إلى الدعم في بناء قدرتها على الصمود وتحسين قدرتها على مواجهة -والتعافي من- الكوارث غير المتوقعة. اذ نؤكد على مبدأي المسئوليات المشتركة والأعباء المتباينة والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية باعتبارهما مبدئين أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة وأهداف أجندة 2030 واتفاق باريس.

ينزح سنوياً ملايين الأشخاص قسراً، مما يرتب مسؤولية دولية مشتركة تجاه النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة التي يعيش غالبيتها في الدول النامية والازمة الاقتصادية فاقمت العديد من التحديات القائمة بالفعل، ومن الضروري كذلك الاعتراف بالأثر الاجتماعي والاقتصادي السلبي غير المتناسب على النساء والفتيات والأطفال واللاجئين، المشردين داخليا وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. من بين هذه التحديات الأمن الغذائي، وهو ما يتطلب إيلاء الأهمية اللازمة لمواجهة هذا التحدي ومراعاة الاحتياجات الخاصة للدول النامية المستوردة للغذاء وتعزيز التعاون شمال-جنوب على قدم المساواة في جميع مجالات صناعة السياسات الاقتصادية العالمية.

معاناة الشعب والاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي مازالت مستمرة، وحساب تكلفة الاحتلال الاسرائيلي أسندت الى الاونكتاد من خلال قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة لهذا نطالب بمواصلة هذه البحوث والدراسات المهمة عبر وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني التي يجب تعزيزها وتقويتها بالموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ مهامها. الانهيار الحالي للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة وفي العديد من مدن الضفة

الغربية المحتلة بما فيها القدس الشريف: يتطلب منا جميعا إعادة النظر في كيفية إعادة الاعمار وتأهيل المؤسسات الفلسطينية لخدمة الشعب الفلسطيني والوصول الى التنمية المستدامة كل هذا يتطلب اعداد دراسات وبحوث لبناء استراتيجية تنموية عادلة في فلسطين.

الدول العربية وإيماناً منها بأهمية التعاون الدولي والعمل المتعدد الاطراف، قامت ببعض المبادرات والمشاريع العظيمة التي وضعت الإنسان والبيئة والتنمية الاقتصادية محورها الأساسي. فقد رحبت دول العالم والمنظمات الدولية بمبادرة "السعودية الخضراء" ومبادرة "الشرق الاوسط الاخضر" والتي يتوخى منهما تقليل انبعاثات الكربون، كما تضمنت خطط التنمية في البلدان العربية الاستثمار في الطاقة المتجددة وتعزيز اتفاقيات الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة.

تسعى الدول العربية إلى أن تبني اقتصادا منتجًا متنوعًا قائمًا على الابتكار وتكامل الأدوار ، وتكافؤ الفَرص واستثمار الميزات التنافسية يسيره القطاع الخاص نحو الاندماج مع الاقتصاد العالمي والنهوض بدور فاعل في التجارة العالمية لتحقيق تنمية شاملة مستدامة يترسخ فيها مبدأ الاستخدام الأمثل

والمتوازن للأراضي والموارد الطبيعية وحماية البيئة دعمًا للأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة ومعالجة مشكلة الديون وتدفق الاستثمار البطيء وتطوير الاقتصاد الرقمي وتعزيز نقل التكنولوجيا والنظر في آثار التغير المناخي على الزراعة والتصحر والجفاف وعلى التنمية مع ضرورة تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والاستدامة البيئية. مجموعتنا تهتم كذلك بمواضيع الساعة مثل المديونية والسياسات الصناعية والحق في التنمية والتمويل من أجل التنمية وإصلاح النظام التجاري العالمي تماشيا مع سياسات وتوجيهات الحكومات العربية، لهذا مواصلة تنفيذ المواضيع المتكررة في ولايات الاونكتاد السابقة أمر ضروري بغية ربط الماضي بالحاضر والمستقبل وصياغة استراتيجيات وطنية مستدامة.

إن ما قامت بصياغته الدول من خلال وثيقة الولاية الجديدة للاونكتاد تمثل مبادرة طموحة ورؤية شاملة للواقع الإقتصادي والإجتماعي الصعب الذي يعيشه العالم وبالاخص عالمنا العربي اذ نحن اليوم أمام مسؤوليات تاريخية تحتم علينا العمل سويا دون تفرقة ونأمل من خلال مؤتمرنا هذا مقاربة هذه الأزمات وايجاد الحلول بتضافر كل الجهود في إطار التعاون والتنسيق

لتحقيق نتائج إيجابية في كل المجالات المتعلقة بالتجارة والتنمية.

ختاما، نتطلع الى انجاح هذا المؤتمر وتعزيز دور الاونكتاد الرئيسي للتنمية والتجارة ضمن منظومة الامم المتحدة والخروج بالتوافق الحكومي المعمول به في الاونكتاد منذ نشأته.

أخيرا، تضم المجموعة العربية صوتها الى بيان مجموعة 77 والصين التي ننتمي اليها.

أشكركم